الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي

المنامة، مملكة البحرين

11–15 آذار/مارس 2023

A/146/2-P.1

7 آذار/مارس 2023

الجمعية العامة

البند 2

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامّة

طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي مقدم من قبل وفد الأرجنتين

في 6 آذار/مارس 2023، تلقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من وفد الأرجنتين طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ146 تحت عنوان:

"الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسية، لا سيما في ظل انتشار خطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، وحوادث العنف"

وسيجد المندوبون إلى الجمعية العامة الـ146 مرفقاً نص المراسلة لتقديم الطلب (ملحق رقم 1)، وكذلك مذكرة تفسيرية (ملحق رقم 2) ومشروع قرار (ملحق رقم 3) تأييداً لذلك.

وسيُطلب من الجمعية العامة الـ146 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد الأرجنتين يوم الأحد، 12 آذار/مارس 2023.

ترجمة الأمانة العامّة للاتحاد البرلماني العربي

بموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يتناوله الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم ترد إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

A/146/2-P.1
ملحق رقم 1
الأصل: الإنجليزية

المراسلة الموجهة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من قبل
السيدة سيلفيا ساباغ، عضوة في مجلس الشيوخ

بوينس آيرس، 23 شباط/فبراير 2023

سعادة السيد الأمين العام،

يشرفني أن أكتب إليكم، بصفتي ممثلة وفد مجلس الشيوخ الأرجنتيني، لكي أطلب إدراج البند التالي في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي:

"الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسية، لا سيما في ظل انتشار خطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، وحوادث العنف"

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع) السيدة سيلفيا ساباغ
عضوة في مجلس الشيوخ

الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسية، لا سيما في ظل انتشار خطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، وحوادث العنف

مذكرة تفسيرية مقدمة من قبل وفد الأرجنتين

إن خطاب الكراهية والانتشار الملحوظ للأخبار الكاذبة يقوضان أسس الديمقراطية، باعتبارها نظاماً سياسياً وشكلاً من أشكال المشاركة، فضلاً عن إضعاف عمل المؤسسات وعلاقتها بالمجتمع المدني. إن الضرر الناجم عن ذلك ضخم لدرجة أنه يؤثر على الحكومات والمؤسسات. علاوة على ذلك، زاد خطاب الكراهية بشكل كبير في السنوات الأخيرة وهو موجه بشكل أساسي ضد النساء – وضد النساء اللواتي يمارسن وظائف برلمانية أو سياسية على وجه الخصوص.

وتحدث هذه الظاهرة في إطار يشير إلى أن خطاب الكراهية تغذيه المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة، والتي تُستخدم بشكل خاص للتلاعب وخلق عدم الثقة والحصول على ميزة سياسية. وتؤدي المعلومات المضللة إلى استقطاب المجتمعات الديمقراطية عن طريق تعميق الانقسامات والأعمال العدائية.

ولا يرد سبب مقبول أو عذر مقبول للرجال أو النساء لانتهاك السلطات المنتخبة ديمقراطياً، التي تعبر عن إرادة الشعب – وهو المبدأ الحاكم لأشكال الحكم التي تعتمدها البلدان التي تكون برلماناتها أعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. ويجب ألا ننسى أن المادة 13 القاعدة 5 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المعروفة أيضاً باسم "ميثاق سان خوسيه، كوستاريكا"، تفرض الالتزام التالي على الدول: "وإن أية دعاية للحرب وأية دعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية، واللذين يشكلان تحريضاً على العنف المخالف للقانون، أو أي عمل غير قانوني آخر ومشابهة ضد أي شخص أو مجموعة أشخاص، مهما كان سببه، بما في ذلك سبب العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الأصل القومي، تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون".

وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن ممارسة حرية التعبير "تستتبع واجبات ومسؤوليات خاصة"، ولهذا السبب قد تخضع لقيود. وعلى وجه التحديد، تفرض المادة 20 من العهد قيوداً على حرية التعبير بحظر أي "دعاية للحرب"، وكذلك أي "دعوة إلى

الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية" تشكل "تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف". وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تعليقاتها العامة إلى أن الدعوة إلى هذه الأنواع من الكراهية تندرج في إطار المادة 20، سواء أكانت أهدافها "داخلية أو خارجية للدولة المعنية"[1].

ويؤكد الحقوقي الشهير والعضو السابق في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فيكتور أبراموفيتش أن "التدابير الرامية إلى تقييد خطاب الكراهية العنيف تجد أساساً إضافياً متيناً في التزام الدولة بمنع انتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية، الأمر الذي يستتبع بدوره واجباً محدداً يتمثل في بذل العناية الواجبة لتجنب تجسيد مخاطر العنف، الذي يشمل، بمعنى أوسع، واجب العمل على عكس أنماط وممارسات العنف الواسعة الانتشار التي تمارسها هيئات الدولة والأفراد"[2]. في غضون ذلك، تنص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان على ما يلي: "هذا العنف، الذي يغذيه خطاب الكراهية، يمكن أن يؤدي إلى جرائم الكراهية". وفي حالات أخرى، نظرت المحكمة في كيفية ارتباط بعض ممارسات العنف المؤسسي – مثل الاعتقالات القائمة على ملفهم الشخصي – ارتباطاً وثيقاً بالتركيب الاجتماعي للقوالب النمطية القائمة على العنصرية وكراهية الأجانب. كما لاحظت أن هذه الممارسات العنيفة تؤكد من جديد، في منطق دائري، الوصم وظروف عدم المساواة.

ومن المؤسف أنه على الرغم من صلاحية المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان مثل ميثاق سان خوسيه، كوستاريكا، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن خطاب الكراهية في المنطقة لم يتوقف. في الواقع، لقد زاد واشتد، إلى جانب تقدم الليبرالية الجديدة واليمين الراديكالي المتطرف. ومن الأمثلة على ذلك محاولة قتل الرئيسة الحالية لمجلس الشيوخ الأرجنتيني، السيدة كريستينا فرنانديز دي كيرشنر، في 1 أيلول/سبتمبر 2022. كانت ضحية محاولة اغتيال لأنها كانت على وشك دخول منزلها الخاص بعد الانتهاء من يوم عملها في البرلمان. وفي هذه المرحلة، من المهم الإشارة إلى أن رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد دوارتي باتشيكو، أشار إلى هذا العمل البغيض في القمة الـ14 لرئيسات البرلمانات على النحو التالي: "إن العنف ضد النساء في السياسة من أهم القضايا بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي. يجب أن ندين دائماً أي نوع

[1] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تعليقات عامة، CCPR/C/21/Rev.1

[2] فيكتور أبراموفيتش، "المعضلات القانونية في تقييد خطاب الكراهية"، *ندوة: "حقوق الإنسان والسياسات العامة لمواجهة الفقر وعدم المساواة"*، (بوينس آيرس: اليونسكو، 2006)

من الهجمات ضد برلماني – لأنه إذا تعرض أحدنا للهجوم، فلن يكون مجرد شخص يتعرض للهجوم. يتعرض كل الأشخاص الذين نمثلهم للهجوم أيضاً. ولذلك من المستحيل عدم إدانة الهجوم على السيدة كريستينا فرناندیز دي كيرشنر، رئيسة مجلس الشيوخ ونائب رئيس الأرجنتين، التي واجهت محاولة اغتيال الأسبوع الماضي. وأعتقد أنكم جميعاً ستشاركونني في إدانة هذا الهجوم، لأنه لا يمكن قبول هجوم على برلماني، لا سيما ضد امرأة رئيسة للبرلمان. يجب أن ندين العنف ضد النساء في السياسة. ويجب أن نعمل على بناء عالم أفضل وأكثر مراعاة للمنظور الجندري."

ومن المناسب الإشارة إلى أن عبارات الإدانة بالإجماع جاءت أيضاً من المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية. وأعربت الجمعية البرلمانية الأوروبية الأمريكية اللاتينية (EuroLat) عن إدانتها القوية لمحاولة الاغتيال هذه. وأصدر برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رسمياً بياناً يرفض فيه محاولة اغتيال نائب رئيس الأرجنتين، السيدة كريستينا فرناندیز دي كيرشنر. في غضون ذلك، نشرت منظمة برلمان الأمريكيتين ParlAmericas، المنظمة التي تجمع البرلمانات المرتبطة بمنظمة الدول الأمريكية (OAS)، بياناً أدان هذا العمل الوحشي. أصدرت مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للاتحاد البرلماني الدولي، في جلستها السابقة للجمعية في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بالإجماع بيان رفض مطلق لمحاولة الاغتيال. وبالمثل، نشر برلمان الميركوسور Mercosur بلاغات وإعلانات تضامن مع نائب رئيس الأرجنتين، السيدة كريستينا فرناندیز دي كيرشنر، يرفض فيها محاولة الاغتيال هذه ضدها.

وفي ضوء ما تقدم وانتشار أعمال العنف ذات المظاهر القصوى، يقترح مجلس الشيوخ الأرجنتيني هذا البند الطارئ: الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسية، لا سيما في ظل انتشار خطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، وحوادث العنف.

الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسية، لا سيما في ظل انتشار خطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، وحوادث العنف

مشروع قرار مقدم من وفد الأرجنتين

إن الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي،

1) *إذ تقر* بأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومكافحة جميع أشكال العنف يجب أن تكونا من أولويات الرجال والنساء على السواء، وشرطاً للديمقراطية الحقيقية،
2) *وإذ تراعي* مسؤولية الدفاع عن النساء ضحايا العنف السياسي داخل البرلمانات نفسها،
3) *وإذ يساورها* القلق إزاء حماية المؤسسات الشاملة والديمقراطية التي تمثل مصالح الأغلبية بصرف النظر عن أي نوع من خطاب الكراهية أو التخويف،
4) *وإذ تسلط الضوء* على الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه إحدى المنظمات الرائدة في العالم من حيث عمله على تعزيز الديمقراطية والمساواة،
5) *وإذ تدرك* أهمية تعزيز التسامح السياسي والحوار من أجل التوصل إلى حلول للتحديات التي تواجه المجتمع،
6) *وإذ تبني* مفهوم الديمقراطية على حق كل فرد في المشاركة في الشؤون العامة، من خلال مؤسسات تمثيلية وبرلمانات تحترم إرادة الشعب المعرب عنها في الانتخابات،
7) *وإذ تشدد* على أهمية زيادة مشاركة النساء القياديات في البرلمان، ولا سيما بين رؤساء البرلمانات، الذين يعكسون تمكين النساء بوجه عام على الصعيد السياسي،

1. *تدين بشدة* محاولة اغتيال السيدة كريستينا فرنانديز دي كيرشنر، رئيسة مجلس الشيوخ ونائب رئيس الأرجنتين، فضلاً عن جميع أعمال العنف المتطرفة المماثلة، مع مراعاة أن هذه الأعمال تشكل جزءاً من إطار من العنف السياسي وكراهية النساء والتحريض، *وتدعو إلى* إعلان حالة طارئة بشأن هذه المسألة؛
2. *وتدعو* إلى القيام على وجه السرعة بالتحقيق في هذه الأعمال العنيفة والمعاقبة عليها، فضلاً عن معاقبة خطاب الكراهية والأخبار الكاذبة، باعتبار ذلك مظهراً واضحاً من مظاهر العنف السياسي؛
3. *وتعزز* مظاهرات التضامن والدعم والتوعية بشأن هذه المسألة؛
4. *وتدعو* إلى تقديم الدعم في جميع حالات العنف السياسي والتنمر والتحرش، من خلال إنشاء الهيئات أو الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الحالة الطارئة؛
5. *وتدعو أيضاً* إلى الدفاع عن الديمقراطية، مع التأكيد على خطورة الأعمال من هذا النوع، التي تقوض أسس الديمقراطية وتتعارض مع القيم التي يتبناها الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ترتبط باحترام التنوع والكفاح من أجل المساواة، فضلاً عن الحوار والسلام وسيادة القانون.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

146TH IPU ASSEMBLY
المنامة، البحرين
MANAMA, BAHRAIN
11-15 MARCH 2023 - ١١-١٥ مارس ٢٠٢٣

146th IPU Assembly
Manama (11–15 March 2023)

Assembly
Item 2

A/146/2-P.1
7 March 2023

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 146th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Argentina

On 6 March 2023, the IPU Secretary General received from the delegation of Argentina a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 146th Assembly of an emergency item entitled:

> "The urgent need to combat violence against women in politics, particularly in light of the proliferation of hate speech, fake news and violent incidents".

Delegates to the 146th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 146th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Argentina on Sunday, 12 March 2023.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution, which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.
(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.
(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.
(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

A/146/2-P.1
ANNEX II
Original: English

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE IPU SECRETARY GENERAL BY MS. SILVIA SAPAG, SENATOR

Buenos Aires, 23 February 2023

Dear Mr. Secretary General,

I have the honour to write to you, in my capacity as representative of the delegation of the Senate of Argentina, in order to request the inclusion in the agenda of the 146th IPU Assembly of the following emergency item:

> "The urgent need to combat violence against women in politics, particularly in light of the proliferation of hate speech, fake news and violent incidents".

Yours sincerely,

(signed) Silvia SAPAG (Ms.)
Senator

A/146/2-P.1
ANNEX II
Original: English

THE URGENT NEED TO COMBAT VIOLENCE AGAINST WOMEN IN POLITICS, PARTICULARLY IN LIGHT OF THE PROLIFERATION OF HATE SPEECH, FAKE NEWS AND VIOLENT INCIDENTS

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Argentina

Hate speech and the remarkable spread of fake news are undermining the foundations of democracy, as a political system and as a form of participation, as well as weakening the functioning of institutions and their relationship with civil society. The damage caused is of such magnitude that it is affecting governments and institutions. Moreover, hate speech has increased exponentially in recent years and is mainly directed against women – and against women who exercise parliamentary or political functions in particular.

This manifestation is occurring within a framework that indicates that hate speech is fuelled by disinformation and fake news, which are used in particular to manipulate, to create mistrust and to obtain political advantage. Disinformation polarizes democratic societies by deepening divisions and hostilities.

There is no acceptable reason or excuse for men or women to violate the democratically elected authorities, who express the will of the people – the governing principle of the forms of government adopted by the countries whose parliaments are Members of the Inter-Parliamentary Union (IPU). We must not forget that article 13 (5) of the American Convention on Human Rights, also known as the "Pact of San José, Costa Rica", places the following obligation upon States: "Any propaganda for war and any advocacy of national, racial, or religious hatred that constitute incitements to lawless violence or to any other similar action against any person or group of persons on any grounds including those of race, color, religion, language, or national origin shall be considered as offenses punishable by law".

In addition, article 19 of the International Covenant on Civil and Political Rights states that the exercise of freedom of expression "carries with it special duties and responsibilities", for which reason it may be subject to restrictions. Specifically, article 20 of the Covenant establishes restrictions on freedom of expression by prohibiting any "propaganda for war", as well as any "advocacy of national, racial or religious hatred" that constitutes an "incitement to discrimination, hostility or violence". In this regard, the United Nations Human Rights Committee noted in its General Comments that advocacy of these kinds of hatred falls under article 20, whether its aims are "internal or external to the State concerned".[1]

The renowned jurist and former member of the Inter-American Commission on Human Rights, Víctor Abramovich, maintains that "the measures to restrict violent hate speech find a solid additional foundation in the State obligation to prevent the violation of the right to life and physical integrity, which in turn entails the specific duty to act with due diligence to avoid the materialization of risks of violence, which includes, in a more comprehensive sense, the duty to act to reverse widespread patterns and practices of violence carried out by State bodies and by individuals."[2] Meanwhile, the Inter-American Court of Human Rights holds as follows: "This violence, fuelled by hate speech, can give rise to hate crimes". In other cases, the Court has examined how some practices of institutional violence – such as arrests based on profiles – are closely related to the social construction of racial and xenophobic stereotypes. It has also observed that, in a circular logic, these violent practices reaffirm stigmatization and conditions of inequality.

Unfortunately, despite the validity of international human rights treaties such as the Pact of San José, Costa Rica and the International Covenant on Civil and Political Rights, hate speech in the region has not stopped. Indeed, it has even increased and intensified, along with the advance of neoliberalism and the extreme radical right. An example of this is the attempt on the life of the current President of the Senate of Argentina, Ms. Cristina Fernández de Kirchner, on

---

1 United Nations Human Rights Committee, General Comments, CCPR/C/21/Rev.1.

2 Victor Abramovich, "Dilemas jurídicos en la restricción de los discursos de odio", *Seminar: "Los Derechos Humanos y las políticas públicas para enfrentar la pobreza y la desigualdad"*, (Buenos Aires: UNESCO, 2006).

1 September 2022. She was the victim of an assassination attempt as she was about to enter her private home after finishing her workday in parliament. At this point, it is important to mention that the IPU President, Mr. Duarte Pacheco, referred to this abhorrent act at the 14th Summit of Women Speakers of Parliaments in the following terms: “Violence against women in politics is one of the most important issues for the IPU. We must always condemn any type of attack against a parliamentarian – because if one of us is attacked, it is not just a person who is attacked. All the people we represent are also attacked. It is therefore impossible not to strongly condemn the attack on Ms. Cristina Fernández de Kirchner, President of the Senate and Vice-President of Argentina, who faced an assassination attempt last week. I believe that all of you will join me in condemning this attack, since it is not possible to accept an attack on a parliamentarian, especially against a woman Speaker of parliament. We should condemn violence against women in politics. And we must work to build a better, more gender-sensitive world.”

It is opportune to point out that unanimous expressions of condemnation have also come from regional and international parliamentary organizations. The Euro-Latin American Parliamentary Assembly (EuroLat) expressed the strongest possible condemnation of this assassination attempt. The Latin American and Caribbean Parliament formally issued a statement of repudiation against the assassination attempt against the Vice-President of Argentina, Ms. Cristina Fernández de Kirchner. Meanwhile, ParlAmericas, the organization that brings together the parliaments associated within the Organization of American States (OAS), published a statement that condemned this brutal act. The IPU Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC), in its pre-Assembly session on 10 October 2021, unanimously issued a statement of absolute repudiation of this assassination attempt. Likewise, the Mercosur Parliament published communiqués and declarations of solidarity with the Vice-President of Argentina, Ms. Cristina Fernández de Kirchner, repudiating this assassination attempt against her.

In light of the above and of the spread of violent acts, with extreme manifestations, the Senate of Argentina proposes this emergency item: *The urgent need to combat violence against women in politics, particularly in light of the proliferation of hate speech, fake news and violent incidents*.

THE URGENT NEED TO COMBAT VIOLENCE AGAINST WOMEN IN POLITICS, PARTICULARLY IN LIGHT OF THE PROLIFERATION OF HATE SPEECH, FAKE NEWS AND VIOLENT INCIDENTS

Draft resolution submitted by the delegation of ARGENTINA

The 146th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recognizing* that gender equality and the fight against all forms of violence must be a priority for both men and women, and a condition for genuine democracy,

(2) *Taking into account* the responsibility to defend women victims of political violence within parliaments themselves,

(3) *Concerned about* the protection of inclusive and democratic institutions, which represent the interests of the majority irrespective of any type of hate speech or intimidation,

(4) *Highlighting* the Inter-Parliamentary Union as one of the leading organizations in the world in terms of its work to strengthen democracy and equality,

(5) *Cognizant of* the importance of strengthening political tolerance and dialogue in order to find solutions to the challenges facing society,

(6) *Basing* the notion of democracy on the right of everyone to participate in public affairs, through representative institutions and parliaments that respect the will of the people as expressed in elections,

(7) *Emphasizing* the relevance of the increase in the presence of women leaders within parliament, especially among Speakers of parliament, who reflect the empowerment of women in general at the political level,

1. *Strongly condemns* the assassination attempt against Ms. Cristina Fernández de Kirchner, President of the Senate and Vice-President of Argentina, as well as all similar acts of extreme violence, taking into account that such acts are part of a framework of political violence, misogyny and incitement, and *calls for* an emergency situation to be declared on this issue;

2. *Calls for* the prompt investigation and corresponding punishment of such violent acts, as well as for the punishment of hate speech and fake news, as clear manifestations of political violence;

3. *Promotes* demonstrations of solidarity, support and awareness on this issue;

4. *Calls for* support in all instances of political violence, bullying and harassment, through the creation of the necessary bodies or procedures to deal with this emergency;

5. *Also calls for* the defence of democracy, emphasizing the seriousness of acts of this nature, which erode the foundations of democracy and go against the values espoused by the IPU, which are linked to respect for diversity and the fight for equality, as well as to dialogue, peace and the rule of law.